

عقار محلي



المعاني : الأمانة بصدد استملاك 30 قطعة أرض محيطة بمشروع العبدلي

وأبراج سكنية وجارية ومرافق خدمية بكلفة بليون دولار.

وكانت مجموعة أبو غزالة دعت أمانة عمان الكبرى في وقت سابق للتدخل لضبط ما وصفته بضعوفات ادعت أنها تتعرض لها لبيع ضابئها وعقاراتها في منطقة العبدلي لصالح شركة تطوير العبدلي. مشددة على أن دعوة شركة تطوير العبدلي استملاك أصولها في المنطقة يعتبر "جوازاً".

إلى ذلك، قال المعاني إن الأمانة بصدد إيجاد حلول للأزمة المرورية في شارع الملكة رانيا العبدالله بمحاذاة الجامعة الأردنية، وذلك عبر اقتلاع الأشجار في الجزيرة الوسطية وتصغير مساحتها من أجل توسعة الشارع وإيجاد مسرب خاص للباصات العمومية.

وأضاف أن حوارات مستفيضة أجرتها الأمانة مع فعاليات المجتمع حول أزمة "الجامعة" المرورية، وتبين أن عدد الطلبة يصل إلى 42 ألف طالب باستثناء الهيئة

التدريسية وهم في الشارع نحو 8 آلاف سيارة يوميا. وأكد أن الأمانة تعتزم البدء في تنفيذ خططها نهاية الصيف المقبل بهدف تشجيع المواطنين على الركوب في الحافلات لتقليل استخدام المركبات الخاصة.

وتوقع المعاني أن يتم إحالة عطاء السكة الخفيف بين عمان والزرقاء خلال الأسابيع القليلة المقبلة. مشيراً إلى أن نقل السرفيس لا يعني إلغاءه وهو جانب رئيسي في حياة الشعوب للتنقل ويغطي عيوب أو نقصان النقل في أي مدينة.



صورة علوية لمشروع العبدلي الذي ستقوم الأمانة باستملاك قطع أراضي محيطة به خلال أيام

ولكن الأمانة رفضت التعليق على محتوى الإنذار وبدأ الخلاف بين مجموعة أبو غزالة وأمانة عمان بعد أن رفضت الأولى بيع عقارات ومبان ملكها لصالح شركة تطوير العبدلي تقع على مقربة من مشروع تطوير منطقة العبدلي الذي يقوم على عقارات

المجموعة أنها تلحق ضرراً بها. وادعت المجموعة في الإنذار الذي سجلته لدى دائرة كاتب عدل عمان أن الأمانة تزيل لوحات إعلانية قائمة ومرخصة تعود للمجموعة "بالقوة الجبرية والعنف دون اللجوء إلى الطرق القانونية المقررة".

عمان - **املاك** - أكد أمين عمان الكبرى المهندس عمر المعاني أن الأمانة ستقوم باستملاك قطع الأراضي والعقارات المحيطة بمشروع العبدلي الأسبوع المقبل، والتي يصل عددها إلى 30 قطعة.

ويعطي قانون الاستملاك للجهات المعنية الحق في نزع ملكية عقار من مالكه وحق الانتفاع والتصرف به، وذلك لتحقيق مصلحة عامة. على أن يعرض صاحب العقار تعويضاً عادلاً، وفقاً لذات القانون.

ويكون التعويض العادل مساوياً للقيمة السوقية للعقار وقت الإعلان عن الاستملاك.

وكانت محكمة العدل العليا قضت في العام 2005 بمنع تصرف بعض أصحاب العقارات المحيطة بمشروع العبدلي.

وبين الأمين خلال لقاء نظمه جمعية المصدرين الأردنيين الأسبوع الماضي أن الاستملاك يأتي بهدف إيجاد حلول للأزمة المرورية للمناطق المحيطة بمشروع العبدلي الذي تقيمه شركة تطوير العبدلي بالشراكة مع مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتمتيتها. بكلفة تتجاوز بليون دينار.

جاء ذلك خلال رد المعاني على استفسار لأحد مالكي العقارات في المناطق المستهدفة للاستملاك، وقال أنه شركة محيطة بالمشروع ترفض الاستملاك، احتراماً لرؤيتها ولكن المصلحة العامة تستوجب ذلك. وكانت مجموعة شركات طلال أبو غزالة وجهت إنذاراً عدلياً لأمانة عمان بتعلق ممارساته "الأمانة" ادعت